

تجارة المعادلة التي توصل إليها وفد تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين في إيران هي على النحو الآتي: الإيرانيون بحاجة إلى القنوات اللبنانية للولوج إلى الأسواق الدولية، أما العمل في الداخل الإيراني فهو يخضع للقوانين والضوابط التي تسري على الجميع

وفد لبناني في إيران: البحث عن فرص ما بعد ال



الاستفادة من الانتشار اللبناني هو وسيلة أساسية للمساعدة على تصدير السلم الإيرانية إلى الأسواق الدولية (مروان ططم)

جداً في رسم علاقاتهم مع اللبنانيين، ربما بسبب تجربتهم على الأرض اللبنانية غير المشجعة. فعلى سبيل المثال، عندما فازت شركة «تعميرات نيرو» بمناقصة تشغيل معمل دير عمار والزهراني وصيانتهما في عام 2004، اضطرت إلى التنازل عن حقها سريعاً والانسحاب بفعل الضغوط التي مورست عليها تحت عنوان عدم جواز إدخال الإيرانيين في مشاريع البنية التحتية في لبنان، وقد انسحبت هذه الذريعة على العروض التي قدّمها الجانب الإيراني لتبني مشروع «إيسار» وتمويله، وكذلك في مجالات بناء معامل إنتاج الكهرباء.

البارز في نتائج زيارة الوفد اللبناني لإيران أنه ليس هناك قطاعات محدّدة مرغوبة أقل أو أكثر من غيرها، بل إن حاجة الإيرانيين لجسر عبور إلى السوق الدولية هي التي ستحفّز المشاريع المشتركة أو تلجّمها. لكن

صدر لبنان إلى إيران بما قيمته 3,23 ملايين دولار. السلع الإيرانية الواردة إلى لبنان 64% منها هي فستق حليبي، و6% سجاد، و5% خميرة، و7% قريديس. أما الصادرات اللبنانية فهي 17% مولدات كهرباء و12% أفران كهربائية للصناعة ونسب صغيرة من صناعة الكرتون والكتب والأدوية.

على أي حال، يبدو الإيرانيون حذرين

أعرب الإيرانيون عن حاجتهم إلى الخبرة اللبنانية في الإدارة والتسويق

والتسويق، ولا سيما أن الشركات اللبنانية لديها الخبرة الكافية في هذا المجال، وهي وصلت إلى مستويات أداء عالية، انطلاقاً من سوق صغيرة. إننا، الموارد مقابل الخبرة والانتشار في السوق الدولية. هذه هي المعادلة التي يطرحها الإيرانيون في إطار علاقاتهم التجارية مع اللبنانيين. ورغم أن هذه العلاقة لا تتيح الكثير، إلا أن حاجة اللبنانيين إلى الخروج من السوق المحلية الضيقة إلى أسواق ناشئة و«خصبة» تدفعهم إلى لعب دور الوسيط بين إيران والأسواق الدولية، أو على الأقل الإيرانيون واثقون من أن اللبنانيين قادرين على تادية هذا الدور بالطريقة التي تناسب مصالحهم الاستراتيجية في مقابل أرباح للجانب اللبناني.

وتأتي هذه المعادلة في إطار تبادل تجاري ضحل جداً بين الطرفين. ففي عام 2014 صدرت إيران إلى لبنان بما قيمته 50 مليون دولار، فيما

بجولة زيارات على عدد من مسؤولي القطاع الخاص لاستطلاع رغباتهم الاستثمارية في إيران. وتقول المصادر إن المصارف هي الجهة الوحيدة التي أبدت حذراً في التعامل مع إيران. ففي أحد اجتماعات الهيئات الاقتصادية طرح رئيس تجمّع رجال الأعمال فؤاد زمكحل، والرئيس السابق لجمعية الصناعيين جاك صراف، ضرورة استكشاف إيران وتشكيل وفود للبحث عن الفرص الاستثمارية في هذه السوق «الخصبة»، إلا أن رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، أوضح أن المصارف لا يمكنها أن تتعامل مع أي جهة عليها عقوبات، ولا يمكن البحث في أي خطوة من هذا النوع إلا عندما تزال العقوبات رسمياً عن إيران.

أهم الخلاصات التي توصل إليها الوفد، كما لخّصها زمكحل لـ«الأخبار» هي على النحو الآتي:

في مجال الاستثمار وقوانين العمل والضرائب، تبين للوفد أنه يمكن الأجنبي أن يملك في إيران بنسبة 100% من أسهم الشركة، ويمكن الشركات أن تملك عقارات، فيما يمنع على الأفراد الأجانب تملك العقارات.

يعمل الإيرانيون على خلق مدن حرة. تستفيد هذه المدن من ميزة إيران وموقعها الجيوستراتيجي الذي يسمح بإجراء مبادلات تجارية مع أسواق كبيرة في المنطقة مثل تركيا والعراق وسواها... الضريبة في هذه المدن هي 12% إذا كان عمل الشركة مخصصاً للخارج، أي ترانزيت أو تصدير، وإذا كان العمل مخصصاً للاستيراد بهدف بيع السلع في السوق الإيرانية، فإن الشركة تخضع للضريبة العامة على الدخل والمحدّدة بنسبة 25% من الأرباح.

القطاع الخاص الإيراني متطور «أكثر مما نعتقد». ممثلو القطاعين الخاص والعام في إيران عبّروا بصراحة عن حاجتهم للتعاون مع الشركات اللبنانية، مشيرين إلى «الاستفادة من الانتشار اللبناني الذي يعدّ وسيلة أساسية تساعد على التصدير إلى الأسواق الدولية». الإيرانيون يقدّمون لرجال الأعمال اللبنانيين الأرضية والانطلاقة في هذه السوق مقابل فتح السوق الدولية أمامهم.

أعرب الإيرانيون عن حاجتهم إلى الخبرة اللبنانية في الإدارة

محمد وهبة

أنهى تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين، يوم الأربعاء الماضي، زيارة استكشافية لإيران. الدهشة أحاطت الوفد اللبناني المكوّن من 30 شخصاً يمثلون عدداً من القطاعات في مجالات التجارة والصناعة والسياحة والاتصالات والتكنولوجيا والتأمين والإدارة والتمويل والعقارات... أما جولة الوفد فقد امتدت على 5 أيام، وشملت مؤسسات وإدارات حكومية ولقاءات مع 185 رجل أعمال وصاحب شركة في إيران.

وبحسب مصادر مطلعة، سبق هذه الزيارة خطوة إيرانية كان عرابها الملحق التجاري في لبنان الذي قام

العودة إلى سوق النفط

يشير تقرير للبنك الدولي، إلى أن الاتفاق الإيراني مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن سيعيد إيران إلى سوق النفط، وسيكون بإمكانها زيادة صادراتها بنحو مليون برميل يومياً، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بنحو 14%، أو ما يوازي 10 دولارات للبرميل الواحد، وذلك في حال عدم صدور استجابة استراتيجية من مصدري النفط الآخرين. ويقول التقرير إن تجارة إيران ستزيد بعد تخفيف العقوبات والقيود المفروضة عليها، ولا سيما مع بريطانيا والصين والهند وتركيا والسعودية، علماً بأنه في آخر ثلاث سنوات تقلصت تجارة إيران مع الدول الأوروبية بنسبة 13,5% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يوازي 17,1 مليار دولار.

اقتصاد إيران الذي يمرّ في حالة كساد منذ عامين، سيتلقى دعماً كبيراً من زيادة العائدات النفطية المقدرة بنحو 15 مليار دولار في السنة الأولى.

تقرير

اللاجئون السودانيون: نحن هاربون من الموت أيضاً

المرابطون في باحة المفوضية أن احتجاجاتهم الأخيرة أفضت إلى تسوية بعض الملفات «وهذا دليل على أن إهمالهم متعمد». يستاء هؤلاء من العنصرية التي يُعاملون بها من قبل المفوضية نفسها، «المفوضية كما الناس، ينظرون إلينا كأننا لاجئون من درجة ثانية وأننا لا نستحق أن نكون أولوية»، مبددين خشيتهم من «الكيدية» التي تتعاطى بها المفوضية: «بعد اعتصامنا الأخير، قاموا بتسوية كل من لم يشارك في الاعتصام، أما من شارك بالاحتجاجات فأبلغ

«نتعرّض للاستغلال اليومي فقط لأننا لا نملك أوراقاً ثبوتية»

إغلاقها ملفات طالبي اللجوء يعود إلى أن طالبيه لا تنطبق عليهم صفة اللجوء، يؤكّد اللاجئون

أمام مبنى المفوضية للمطالبة بأدنى حقوقهم: «الاعتراف بنا كلاجئين». يروي هؤلاء معاناتهم في الماطلة المنهجة من قبل المفوضية، «هناك ملفات متراكمة منذ عام 2002، لا تبث، وهنا تسقط حجة الأولوية للاجئين السوريين»، يقول كريم (اسم مستعار)، بلكنة لبقّة، لافتاً إلى «أن معظمنا هاربون من الموت أيضاً، ونعاني القهر ولا مأوى لدينا إذا جرى تسفيرنا من قبل الأمن العام»، مضيفاً: «جرى تسفير 6 سودانيين أخيراً». وفيما تصر المفوضية على أن

لسودانيين آخرين من طالبي اللجوء تناوبوا على عرض معاناتهم مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الجهة المفترض حمايتهم.

«هذه المنظمة الإنسانية لا تتصرّف معنا بشكل إنساني»، تقول إحدى السودانيات المشاركات في اللقاء. تستذكر حادثة تعرّضهم للضرب والإهانة والمعاملة القاسية من قبل رجال أمن المفوضية لفض اعتصامهم بالقوة، الشهر الماضي (http://www.243802/al-akhbar.com/node الذي بدأه منذ نحو خمسة أشهر

هديك فرفور

«لا فارق بين لاجئ سوداني ولاجئ سوري، كلاهما هاربان من الموت والقهر»، لم ينفك سمير (اسم مستعار)، اللاجئ السوداني، عن تكرار هذه الجملة في معرض مداخلته في اللقاء الذي دعت إليه حركة مناهضة العنصرية، أول من أمس، لإلقاء الضوء على المصاعب التي يعيشها اللاجئون السودانيون في ظل غياب الحماية القانونية لهم. لم يكن سمير وحده من شكّا التجاهل والتهميش، شهادات كثيرة